# التقرير النهائي

# ندوة نقاشية حول النهوض بخطط العمل الوطنية للشباب والسلم والأمن

19-18 نوفمبر 2025

مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي،

أديس أبابا، إثيوبيا

الإتحاد الأفريقي

ACCORD

COMESA

THE ROYAL NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

An Roinn Gnóthaí Eachtracha agus Trádála
Department of Foreign Affairs and Trade

Sweden
Sverige

# جدول المحتويات


| | |
|---|---|
| الاختصارات | 2 |
| الملخص التنفيذي | 3 |
| المقدمة | 4 |
| التحليل السياقي | 4 |
| التعلّم من الخبرات: مراجعة التقدم والممارسات | 6 |
| التعلم وبناء الزخم لخطط العمل الوطنية للشباب والسلم والأمن | 7 |
| مبادئ توجيهية بشأن إعداد خطط العمل الوطنية للشباب والسلم والأمن من منظور الاتحاد الأفريقي | 9 |
| التحديات الحالية لأجندة الشباب والسلم والأمن | 10 |
| تصميم خطط عمل وطنية شاملة ومحددة السياق الشباب والسلم والأمن | 11 |
| السياسات، والممارسات، والتنفيذ: تأملات ورؤى مستقبلية | 13 |

# الاختصارات

| | |
|---|---|
| **ACCORD** | المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات (أكورد) |
| **AGA** | هيكل الحوكمة الأفريقي (أجا) |
| **AYC** | ميثاق الشباب الأفريقي |
| **AYAPs** | سفراء الشباب الأفريقي من أجل السلام |
| **AU** | الاتحاد الأفريقي |
| **AUC** | مفوضية الاتحاد الأفريقي |
| **CFYPS** | الإطار القاري بشأن الشباب والسلم والأمن |
| **COMESA** | السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) |
| **CSOs** | منظمات المجتمع المدني |
| **DRC** | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| **M&E** | والتقييم المتابعة |
| **MFA** | وزارة (الشؤون) الخارجية |
| **NAPs** | خطة العمل الوطنية |
| **PAR** | بحوث العمل التشاركي |
| **PSC** | مجلس السلم والأمن |
| **RECs/RMs** | الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية |
| **UN** | الأمم المتحدة |
| **UNSC** | مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة |
| **UNSCR** | قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة |
| **YPS** | الشباب والسلام والأمن |

## الملخص التنفيذي

عقد المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات (أكورد)، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، ندوة فكرية قارية حول تعزيز خطط العمل الوطنية بشأن الشباب والسلم والأمن. هدفت الندوة الفكرية إلى تعزيز الوعي والفهم بـ الإطار القاري بشأن الشباب والسلم والأمن باعتباره أداة توجيهية لتطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية الخاصة بالشباب والسلم والأمن، وتسهيل تبادل الخبرات والتعلم بين الأقران لدعم تصميم خطط عمل وطنية شاملة وفعالة تراعي السياقات المحلية؛ بالإضافة إلى تحديد استراتيجيات عملية للتغلب على التحديات المشتركة في عمليات تطوير وتنفيذ هذه الخطط.

جمعت الندوة سفراء الشباب الأفريقي من أجل السلام وخبراء في مجال الشباب والسلم والأمن من شمال ووسط وشرق وجنوب وغرب أفريقيا، من المشاركين في تطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن الشباب والسلم والأمن. تم تصميم الجلسات بهدف:

- ·مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الإطار القاري بشأن الشباب والسلم والأمن بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250.
- ·تبادل الخبرات الوطنية والإقليمية في مجال تطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن الشباب والسلم والأمن؛
- ·تحديد التحديات الرئيسية، وأفضل الممارسات، والفرص المتاحة للمضي قدماً بأجندة الشباب والسلم والأمن على المستويين الإقليمي والوطني؛ و
- ·تسهيل جلسات لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، مع التركيز على تصميم خطط عمل وطنية شاملة تراعي السياقات المحلية.

**النتائج الرئيسية**

1. **المشاركة الشبابية القائمة على الأدلة**: شدد المشاركون على الحاجة إلى مبادرات يقودها الشباب وتستند إلى الأدلة، بحيث يتم دمجها في الأطر الوطنية والإقليمية والقارية لضمان ملاءمتها وتحقيق التأثير المنشود.
2. **الدروس المستفادة من تطوير خطط العمل الوطنية**: سلطت التجارب في ليبيريا، وبوروندي، ونيجيريا، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغامبيا، الضوء على التحديات المتكررة المتعلقة بالتمويل، والتنسيق، والملكية، واستدامة خطط العمل الوطنية بشأن الشباب والسلم والأمن.
3. **أفضل الممارسات**: شملت الاستراتيجيات الفعّالة التي تم تحديدها، الاستفادة من الهياكل الوطنية والإقليمية القائمة، وتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة، ومواءمة أولويات أجندة الشباب والسلم والأمن مع أطر التنمية الوطنية، وإدماج المشاركة الشبابية في الأطر المؤسسية.
4. **التعاون الإقليمي والقاري**: دعا المشاركون إلى تعزيز التنسيق بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) والشبكات الشبابية الإقليمية لتوحيد الجهود، وتعزيز التناغم، وكسر نهج العمل المنعزل (أو القضاء على العمل في جزر منعزلة).
5. **الاستدامة والتوجيه**: تم التأكيد على برامج التوجيه (Mentorship)، والمشاورات المنتظمة، والشراكات الاستراتيجية كعوامل تمكين رئيسية لضمان التأثير طويل الأمد لأجندة الشباب والسلم والأمن.
6. **القيادة الشبابية**: تم تشجيع الشباب على المبادرة، والمشاركة في ابتكار الحلول، والسعي بفاعلية لانتزاع مكانتهم في عمليات صنع القرار. وفي الوقت ذاته، جرى التأكيد على أن الإسهامات التي يقدمها القادة الشباب لا تزال تفتقر إلى التقدير الكافي من قِبل المؤسسات الحكومية الوطنية، وكذلك الهيئات الإقليمية والدولية. وشدد المشاركون على أن هذا الافتقار إلى الاعتراف المؤسسي يخلق فجوة مستمرة بين المبادرات التي يقودها الشباب وتطلعات أطر "الشباب والسلم والأمن" القائمة، وذلك رغم الثراء الذي تتميز به الأعمال المبتكرة الجاري تنفيذها بالفعل.

واختتمت الندوة بتجديد الالتزام من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC)، ومركز ACCORD، والشركاء، بدعم توطين أجندة الشباب والسلم والأمن في جميع أنحاء القارة، وتعزيز البرامج المرتكزة على الحقائق، وتقوية المشاركة الشبابية الهادفة على كافة مستويات الحوكمة.

## المقدمة

هدفت الندوة النقاشية التي نظمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC)، بالشراكة مع مركز "أكورد" (ACCORD) ومنظمة "الكوميسا" (COMESA)، إلى ترسيخ الخبرات، وتبادل الدروس المستفادة، وتعزيز التعاون بين بناة السلام من الشباب في أفريقيا، مع تركيز خاص على خطط العمل الوطنية بشأن الشباب والسلم والأمن. أكدت الفعالية على دور الشباب في عمليات السلم والأمن، مع الانتقال من المشاركة الرمزية إلى الدور الفاعل في تصميم وتنفيذ السياسات، بهدف تعزيز أجندة الشباب والسلم والأمن محلياً. وقد أسهمت في دعم المبادرات القائمة التي يقودها الشباب لضمان أن تكون برامج الشباب والسلم والأمن متسقة مع السياق المحلي، ومنسقة، ومستدامة.

جمعت الندوة ممثلين عن الشباب من كافة أقاليم القارة الخمسة، مما يعكس تنوع وجهات النظر والسياقات. مثل المشاركون دولاً تمر بمراحل متفاوتة من تطوير وتنفيذ خطط عملها الوطنية. ووفر ذلك مساحة للتعلم المتبادل وتبادل الخبرات، والتأمل الجماعي بشأن توطين أجندة "الشباب والسلم والأمن" والتقدم المحرز فيها وأثرها على مدار العقد الماضي

## التحليل السياقي

تعد مشاركة الشباب في مجالي السلم والأمن أمراً ضرورياً في قارة يشكل فيها من هم دون سن الخامسة والثلاثين ثلاثة أرباع سكانها. يتوسع عدد السكان من الشباب في أفريقيا بشكل مضطرد، حيث شكلوا ثلث سكان القارة البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة في عام 2023؛[1] وهو أمر قد ينطوي على مخاطر متزايدة بحدوث العنف إذا ما اقترن بسياق يسوده الظلم، ومحدودية فرص التعليم والفرص الاجتماعية والاقتصادية، والإقصاء من عمليات صنع القرار. غير أن وجود هذه القاعدة الشبابية العريضة يمثل أيضاً فرصة جوهرية لتعزيز المشاركة الفعالة للشباب بصفتهم فاعلين في بناء السلام في القارة، شريطة إدماجهم بشكل كافٍ، وبناء قدراتهم على النحو الملائم، وتقديم الدعم اللازم لهم، والاحتفاء بأدوارهم في مجالي السلم والأمن.

شهدت العديد من الدول الأفريقية، ولا تزال تواجه، نزاعات مسلحة أو عنفاً سياسياً أو إرهاباً، حيث يتأثر الشباب بشكل غير متناسب بصفتهم ضحايا ولاجئين، وفي بعض الحالات، مشاركين في أعمال العنف نتيجة التهميش أو الاستقطاب من قبل الجماعات المسلحة[2]. علاوة على ذلك، تشهد أفريقيا نمواً حضرياً متسارعاً، حيث تشير التوقعات إلى أن ست مدن سيتجاوز عدد سكانها 10 ملايين نسمة بحلول عام 2035. يقدم هذا النمو الحضري فرصاً وتحديات في آن واحد، مما يؤكد الحاجة إلى إشراك الشباب بشكل فعال في التخطيط الحضري والحوكمة لضمان التنمية المستدامة والسلم. لا تزال بطالة الشباب تمثل قضية ملحة في كافة أرجاء القارة، كما أنها – حين تقترن بغياب الفرص – قد تؤدي إلى تأجيج مشاعر الإحباط وإثارة الاضطرابات الاجتماعية. أشارت التقارير في عام 2025 إلى أنه من بين أكثر من 400 مليون شاب في أفريقيا تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاماً، يعاني ثلثهم من البطالة، بينما يعمل ثلث آخر في وظائف هشة وعمالة منتقصة[3]. ساهم هذا النقص في الفرص الاقتصادية في اندلاع اضطرابات اجتماعية في بعض البلدان. على سبيل المثال، تعكس الاحتجاجات الأخيرة المرتبطة بالسياسات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة في كينيا أزمة أوسع نطاقاً تشهدها العديد من الدول الأفريقية الأخرى[4]. وبناءً على ذلك، تدعو أجندة الشباب والسلم والأمن صانعي السياسات والقرارات إلى تحويل التركيز من المقاربات المتمحورة حول الأمن (الأمنية الصرفة) إلى مجالات الوقاية وبناء السلام، وتمكين الشباب ليكونوا فاعلين في التغيير والقدرة على الصمود. كما تعزز أجندة الشباب والسلم والأمن ضرورة الربط بين بناء السلام والتنمية، بما في ذلك التعليم، والتدريب على المهارات، وريادة الأعمال.

---

[1] مؤسسة مو إبراهيم. (2023). أفريقيا العالمية: أفريقيا في العالم والعالم في أفريقيا.
https://mo.ibrahim.foundation/research/data-stories/global-africa

[2] المرجع نفسه

[3] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. (n.d.). وظائف للشباب فى أفريقيا
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Images/high_5s/Job_youth_Africa_Job_youth_Africa.pdf.

[4] صحيفة «التايمز»: شباب أفريقيون عاطلون عن العمل: احتجاجات كينيا تحذير للقارة بأسرها.
https://www.thetimes.com/world/africa/article/young-jobless-and-african-kenya-protests-are-a-warning-for-the-whole-continent-7sw7vqcpq?utm_source=chatgpt.com&region=global

تعزز أجندة الشباب والسلم والأمن (YPS) دور الشباب كقوى ابتكار فاعلة ووكلاء للتغيير، يساهمون بشكل جوهري في تعزيز السلم والأمن في القارة. وبناءً على ذلك، تسعى الأجندة إلى وضع الشباب في طليعة بلورة الأفكار والمبادرات التي تمسّ قضاياهم، مع دعم مشاركتهم في مختلف مفاصل مشهد السلم والأمن لضمان خروج هذه المبادرات إلى النور وتحقيق نتائج ملموسة. تأسست أجندة الشباب والسلم والأمن انطلاقاً من الحاجة لضمان المشاركة الفاعلة، والتمثيل، وإدماج الشباب في جميع جوانب عمليات السلم والأمن. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في أفريقيا، نظراً للواقع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للقارة.

في ظل هذا السياق، واسترشاداً بالأطر العالمية والركائز القارية، اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الإطار القاري للشباب والسلم والأمن (CFYPS) في عام 2020. يُركز الإطار القاري بشكل حصري على قضايا الشباب والسلم والأمن في أفريقيا، ويعزز الانخراط والمشاركة الفاعلة للشباب الأفريقي في جميع مجالات السلم والأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية[5]. يستمد الإطار القاري للشباب والسلم والأمن (CFYPS)، وخطة تنفيذه العشرية، نطاقه من أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، والميثاق الأفريقي للشباب (AYC) لعام 2006، وبنية السلم والأمن الأفريقية (APSA)، ومنصة بنية الحوكمة الأفريقية (AGA)، على سبيل المثال لا الحصر. يعزز الإطار القاري للشباب والسلم والأمن (CFYPS) "دعوة العمل" عبر الإقرار بأن أغلبية الشباب الأفريقي ليسوا مجرد دعاة لنبذ العنف والتسامح والتعايش السلمي فحسب، بل يمثلون أيضاً طرفاً فاعلاً أساسياً يجب على أصحاب المصلحة أخذه بعين الاعتبار من خلال مبادرات هادفة يسترشد فيها بهذا الإطار.

وسبق اعتماد الاتحاد الأفريقي للإطار القاري بشأن الشباب والسلم والأمن، قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2015 باعتماد أجندة "الشباب والسلم والأمن" بموجب القرار رقم 2250؛ الذي دعا الدول الأعضاء إلى وضع آليات تضمن مشاركة الشباب بفعالية في عمليات السلام وجهود تسوية النزاعات[6]. وعقِب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250، اعتمد المجلس القرارات رقم 2419 و2535 و2807، مؤكداً على ضرورة التمثيل الشامل للشباب في منع النزاعات وحلها، وداعياً إلى تسريع وتيرة العمل لتنفيذ أجندة الشباب والسلم والأمن من أجل معالجة إقصاء الشباب من عمليات بناء السلام.[7]

يعكس مشهد "الشباب والسلم والأمن" في أفريقيا كلاً من التقدم المحرز والتحديات الهيكلية المستمرة. في حين يوفر الإطار القاري للاتحاد الأفريقي للشباب والسلم والأمن وقرار مجلس الأمن رقم 2250 أساساً قوياً لتعزيز انخراط الشباب،

---

[5] مفوضية الاتحاد الأفريقي (2020) الإطار القاري للشباب والسلام والأمن.

[6] الأمم المتحدة وقد اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار 2250 (2015)، الذي يحث الدول الأعضاء على زيادة تمثيل الشباب في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

[7] القرار 2535 (2020) الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته 8748، المعقودة في 14 تموز/يوليه 2020.

إلا أن وتيرة التنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي لا تزال متفاوتة. تعوق محدودية التمويل، والعقبات البيروقراطية، وضعف الالتزام السياسي، التبني الفعال لأجندة الشباب والسلم والأمن. تؤدي فجوة الثقة بين الشباب والحكومة، إلى جانب تشتت المبادرات، إلى تقويض ملكية الشباب لهذه الأجندة ومحدودية مشاركتهم فيها. يؤكد الثقل الديموغرافي للشباب في جميع أنحاء أفريقيا على الحاجة الملحة لسياسات وبرامج تتسم بالشمولية وتعكس واقع الشباب. تعد الاستراتيجيات المراعية للسياقات المحلية، وآليات التنسيق القوية، والمشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة، ركائز أساسية لتوحيد الجهود، ومنع التكرار، وضمان استدامة المبادرات التي يقودها الشباب. كجزء من التوطين العالمي لأجندة الشباب والسلم والأمن، قامت عدة دول حول العالم بإعداد وإطلاق خطة العمل الوطنية (NAP) لترجمة هذه الأجندة إلى أولويات وطنية ملموسة. تُعد أفريقيا حالياً المنطقة الرائدة في هذا المسعى، حيث اعتمدت سبع دول خطط عمل وطنية (NAPs) بشأن الشباب والسلم والأمن حتى نوفمبر 2025، وهي: جمهورية كونغو الديمقراطية، ونيجيريا، وبوروندي، وملاوي، وغامبيا، وليبيريا، والكاميرون[8]. سلطت الندوة الضوء على أهمية مواءمة خطط العمل الوطنية (NAPs) مع أطر التنمية الوطنية وسياسات الشباب القائمة؛ لضمان الاتساق والاستدامة وتحقيق أثر ملموس.[4]

## التعلّم من الخبرات: مراجعة التقدم والممارسات

قدمت التجارب الوطنية التي شاركها ممثلو نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغامبيا وليبيريا والكاميرون، خلال جلسة نقاشية، رؤى عملية حول التقدم المحرز والنجاحات والتحديات والدروس المستفادة في تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن الشباب والسلم والأمن.

وفي جمهورية كونغو الديمقراطية، تم تحديد الإرادة السياسية والتعاون مع أعضاء البرلمان كعوامل تمكين فعالة في دفع عجلة أجندة الشباب والسلم والأمن. ومع ذلك، لا تزال القيود المالية وروح التعاون بين مختلف الأطراف تشكل تحديات. سلطت نيجيريا الضوء على استخدام كسب التأييد عبر وسائل التواصل الاجتماعي كأداة فعالة للحشد والتوعية، مع الإشارة إلى الصعوبات المستمرة في إنشاء آلية تمويل مخصصة لأجندة الشباب والسلم والأمن.

[8] ( أماني (السلام أفريقيا (2025) - جلسة مفتوحة حول الشباب والسلام والأمن.

وأكدت ليبيريا على أهمية صياغة الفاعلية الشبابية في إطار يتجاوز مجرد سياقات النزاع، وربط أجندة الشباب والسلم والأمن (YPS) بالإطار الوطني لبناء السلام وريادة الأعمال والتنمية، مع ضمان الملكية الشبابية والتمثيل في المناقشات المتعلقة بالسياسات. عُززت عملية وضع خطة العمل الوطنية بشأن الشباب والسلم والأمن في ليبيريا من خلال التعاون بين التحالفات الوطنية والمستشارين الفنيين، مما أدى إلى إطلاق الخطة بنجاح. ومع ذلك، لا يزال تمثيل الشباب في المناقشات المتعلقة بالسياسات محدوداً، مما يؤكد الحاجة إلى الشمولية، وتعزيز الملكية للعملية، وضمان المشاركة المستمرة.

وفي غامبيا، تم تحديد الفجوات المؤسسية والعمليات البيروقراطية كعقبات رئيسية تحد من مشاركة الشباب، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة الاستثمار الحكومي وتعزيز المشاركة. سلطت الكاميرون الضوء على أهمية البحث القائم على الأدلة، والتحالفات الإقليمية، والاستفادة من العلاقات مع الحكومات لدفع عجلة أجندة الشباب والسلم والأمن (YPS). أشار المشاركون إلى أن جهود كسب التأييد لا ينبغي أن تعتمد فقط على الإرادة السياسية؛ بل إن حشد "الإرادة الشعبية" (Human Will) أمر بالغ الأهمية لضمان استدامة هذه الأجندة. يجب على الفاعلين الاستفادة من نفوذ الشباب والحلفاء المعينين داخل الهياكل الحكومية، كاستراتيجية عملية لتعزيز تبني السياسات وتطبيقها. علاوة على ذلك، شملت التوصيات المقدمة من الكاميرون ضرورة المشاركة الاستراتيجية مع الشركاء الممولين والحكومات، وتنسيق انخراط الشباب على أسس من التواضع والهدف الواضح، وإنشاء

هياكل للتوجيه تتبنى النهج الشامل "360 درجة" لتوجيه ودعم الجيل القادم من قادة أجندة الشباب والسلم والأمن. وشملت الدروس المتقاطعة (الشاملة) الأخرى التي شاركها ممثلو الدول: ضرورة مواءمة خطط العمل الوطنية مع هياكل وسياسات الشباب القائمة، ووضع أطر للرصد والتقييم، وضمان المشاركة الفعالة للشباب في مبادرات السلام وتنفيذ السياسات.

## التعلم وبناء الزخم لخطط العمل الوطنية للشباب والسلم والأمن

لتعزيز المعرفة الخبرية وتقوية التعلم الجماعي عبر المراحل المختلفة لدورة خطط العمل الوطنية بشأن الشباب والسلم والأمن (YPS NAPs)، تم تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات موضوعية تتوافق مع المراحل الأربع لتطوير خطط العمل الوطنية: **أكد المشاركون إلى أهمية إجراء تحليل الجهات الفاعلة والسياق في كل مرحلة، مع ملاحظة أن اهتمامات وطموحات وأهداف مختلف الفاعلين قد تتغير بمرور الوقت.** وأشار المشاركون كذلك إلى أن جهودهم في كل مرحلة من المراحل كانت متشعبة ومتداخلة، ولم تقتصر بالضرورة على مرحلة واحدة من مراحل إعداد وتطوير خطط العمل الوطنية للشباب والسلم والأمن.

**مرحلة وضع المفاهيم:** خلال مرحلة وضع المفاهيم، تم تبادل الخبرات الرئيسية من إثيوبيا وناميبيا وأوغندا وزامبيا. وركزت المناقشات على تحديد ملامح الملكية، والاستفادة من الاهتمام السياسي، وحشد شبكات الشباب، والحفاظ على الزخم حتى في غياب الدعم الدولي. وأكد المشاركون أن التجارب المحلية ومناقشات المائدة المستديرة مع الجهات المعنية تعزز الشرعية والملكية. في إثيوبيا، يرتكز وضع اطار مفاهيمى لأجندة الشباب والسلم والأمن على التفويض الممنوح للمجلسالإثيوبي للشباب. وعلى الرغم من عدم اعتماد خطة عمل وطنية (NAP) رسمية للشباب والسلم والأمن حتى الآن، إلا أن إثيوبيا نفذت برامج قوية وعملت على توطين الأجندة بشكل فعال. ومع ذلك، تشمل التحديات حشد جميع الفاعلين ذوي الصلة، وتأمين التمويل الكافي، وإدارة أولويات الشركاء. تواجه أجندة الشباب والسلم والأمن في أوغندا تحديات ناتجة عن محدودية الإرادة السياسية وضعف الفهم العام لها، ومع ذلك، يتم دفع عجلة التقدم عبر وزارة النوع الاجتماعي(Ministry of Gender)، التي تُعد بمثابة نقطة الدخول الرئيسية وتستضيف آلية التنسيق الوطنية. يتمتع مجلس الشباب بهياكل قوية لدفع جدول أعماله إلى الأمام، على الرغم من أن قيود التمويل وتحقيق التوازن بين مصالح الدولة لا تزال تشكل تحديات. تُقاد جهود زامبيا لدفع أجندة الشباب والسلم والأمن (YPS) من قبل منظمات المجتمع المدني (CSOs) ونقطة الارتكاز الوطنية لزامبيا بشأن الشباب والسلم والأمن، بدعم من وزارة الخارجية والتعاون الدولي. تم إدماج أجندة

الشباب والسلم والأمن في استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية والسلم والاستقرار للدولة، وكذلك ضمن مجلس الأمن القومي. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك تسييس المجلس الوطني للشباب الذي يفتقر إلى الفهم الكامل لأجندة الشباب والسلم والأمن، بالإضافة إلى محدودية المعرفة بهذه الأجندة داخل وزارة الشباب.

**مرحلة الاعتماد/ المصادقة (Endorsement):** شددت المناقشات على محورية الإرادة السياسية، والتنسيق والتنسيق المؤسسي، والمواءمة مع أولويات التنمية الوطنية؛ وذلك لضمان الحصول على الاعتماد الرسمي وخلق زخم مستدام لخطط العمل الوطنية للشباب والسلم والأمن. سلط المشاركون الضوء على أن مرحلة الاعتماد / المصادقة تتطلب إرادة سياسية رفيعة المستوى وقبولاً مجتمعياً واسع النطاق، فضلاً عن ضرورة تنسيق ومواءمة مفهوم خطة العمل الوطنية مع الأطر القائمة حالياً والمتعلقة بالشباب والأمن والتنمية. أكدت التجارب المتبادلة بين الدول أن الحصول على الاعتماد / المصادقة ليس حدثاً عابراً أو منفصلاً، بل هو عملية مرحلية تتضمن مشاورات متعددة القطاعات، والتحقق الفني، ومناقشات التمويل، بالإضافة إلى جهود كسب التأييد والمناصرة المستمرة. أشار المشاركون إلى أن اكتساب الزخم السياسي لمفهوم خطط العمل الوطنية للشباب والسلم والأمن يبدأ غالباً بتحديد نماذج مؤثرة (Champions)؛ مثل الوزراء، أو وكلاء الوزارات الدائمين، أو المشاهير، أو رجال الأعمال الذين يمكنهم تبني أجندة الشباب والسلم والأمن والمرافعة عنها على المستوى المحلي. أظهرت التجارب من سياقات متعددة أن تشكيل فرق عمل فنية يساعد في إضفاء الطابع الرسمي على العملية، وتوضيح المهام والولايات، وإنشاء الهياكل الإدارية اللازمة للحصول على الاعتماد الرسمي. في بعض البلدان، أدى دمج خطة العمل الوطنية للشباب والسلم والأمن ضمن الخطط الوطنية القائمة في تعزيز شرعيتها، وخلق فرص للحصول على موافقة ودعم مجلس الوزراء أو الوزارات. ومع ذلك، أشار المشاركون إلى عدة تحديات، بما في ذلك تضارب الأولويات الوطنية، ومحدودية الوعي أو الفهم لأجندة الشباب والسلم والأمن لدى الوزارات الرئيسية، بالإضافة إلى تشتت التنسيق بين الجهات المعنية. كما تم تحديد فجوات الثقة بين المجموعات الشبابية والمؤسسات الحكومية كأحد العوائق الرئيسية، لا سيما في الحالات التي يُنظر فيها إلى أجندة الشباب والسلم والأمن على أنها مدفوعة من المانحين أو مفروضة من الخارج. وعلى الرغم من هذه القيود، برزت عدة ممارسات واعدة. أكد المشاركون على قيمة البحث والمناصرة القائمة على الأدلة؛ وذلك لإثبات مدى ارتباط وأهمية أجندة الشباب والسلم والأمن بالاستقرار الوطني والتنمية. تم ذكر إشراك القطاع الخاص والمنظمات المانحة (الخيرية) كاستراتيجية مبتكرة، في حين ساعدت استراتيجيات التواصل الموجهة — مثل الإيجازات الإعلامية، والطاولات المستديرة للشباب، والشراكات مع المؤثرين — في بناء الدعم الشعبي وتعزيز حضور الأجندة.

**مرحلة التنفيذ (Implementation):** سلطت المناقشات حول مرحلة التنفيذ الضوء على أهمية وجود أنظمة رصد وتقييم (M&E) قوية، والاستفادة من هياكل الأمم المتحدة القائمة، وتعزيز مشاركة الشباب من خلال أساليب إبداعية وسهلة الوصول، مثل الفنون والترفيه. أقرت المجموعة كذلك بضرورة إدماج آليات الرصد/المتابعة والتقييم (M&E) عبر جميع مراحل العملية؛ بدءاً من التخطيط وصياغة المفهوم (Conceptualisation) والصياغة، وصولاً إلى التنفيذ والتوطين. شملت أفضل الممارسات والاستراتيجيات التي تم تحديدها لتنفيذ خطط العمل الوطنية للشباب والسلم والأمن تشكيل لجنة توجيهية وطنية للشباب لتنسيق الجهود، ووضع خطط عمل مشتركة بين الحكومة وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني، وتطبيق خطط العمل الوطنية على الصعيد المحلي من خلال المنظمات المحلية لتنفيذ الأنشطة على مستوى القاعدة الشعبية. يُنصب التركيز على ملكية الشباب ومنظمات المجتمع المدني، وبناء قدرات هذه المنظمات، وإرساء نظام قوي للمتابعة وإعداد التقارير السنوية. وأشار المشاركون أيضاً إلى وجود فرص للتنفيذ، تشمل منظمات المجتمع المدني والشبكات الشبابية الفاعلة، وهياكل الأمم المتحدة القائمة، ودعم الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى استغلال المخاوف المتعلقة بالأمن القومي لإعطاء الأولوية لتنمية الشباب. ولضمان الاستدامة لما بعد حملات التوعية، تم التوصية بوضع خطط عمل سنوية مشتركة، وتمكين الشباب من خلال المشاركة الشمولية، واستخدام الفنون والترفيه كأدوات للمرافعة. تركز مسودة خطة العمل الوطنية بشأن الشباب والسلم والأمن في ليبيريا، على سبيل المثال، على الحماية والتوقف عن القتال/إعادة الإدماج (Disengagement/Reintegration) في سياق ما بعد الصراع.

**مرحلة التوطين (Domestication Phase):** ركزت مرحلة التوطين على جغل أجندة الشباب والسلم والأمن محلية، سواء من حيث اللغة أو المنهجية، لضمان مواءمتها مع المجتمعات المتنوعة. شدد المشاركون على استخدام إشراك المجتمع المدني لضمان تبنى الفكره، وتعزيز الاستدامة من خلال التوجيه والتعاون، وتحويل التصورات تجاه الشباب من مجرد مستفيدين إلى مساهمين فاعلين. تم تسليط الضوء على البحث العملي التشاركي (PAR) كأداة مفيدة لتعزيز الأصوات المحلية ووضع أولويات الشباب والسلم والأمن فى سياقها الصحيح. شملت الاستراتيجيات التي تمت مناقشتها إشراك قادة المجتمع المؤثرين، وخلق حوارات تتوافق مع هياكل المصالحة التقليدية. يتم دعم الممارسات الثقافية الإيجابية لتحل محل الممارسات الضارة، في حين تُستثمر الموارد القائمة مثل المواهب والفنون لتعزيز أجندة الشباب والسلم والأمن. أكد المشاركون في جميع المراحل على أهمية البناء على الهياكل والبرامج القائمة بدلاً من إنشاء مبادرات موازية، فضلاً عن تعزيز الابتكار للوصول إلى المجتمعات التي ليست على دراية بأجندة الشباب والسلم والأمن.

## مبادئ توجيهية بشأن إعداد خطط العمل الوطنية للشباب والسلم والأمن من منظور الاتحاد الأفريقي

قدم الاتحاد الأفريقي توجيهات مؤقتة وأفضل الممارسات لتطوير خطط العمل الوطنية، مع التأكيد على إطار عمل يتكون من خمسة أجزاء يشمل: المقدمة، ونظرة عامة على الإطار القاري، والتحضير لتطوير خطة العمل الوطنية، والرصد / المتابعة والتقييم، والتواصل والظهور. أبرز الاتحاد الأفريقي أن هذه التوجيهات مخصصة لتكون مرجعاً قارياً، وينبغي تكييفها مع السياقات الوطنية. يتطلب التطوير الفعال لخطط العمل الوطنية (NAP) إجراء مشاورات شاملة مع أصحاب المصلحة، والتنسيق مع الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية، والمواءمة مع سياسات الشباب القائمة. وقد تم التأكيد على أهمية الرصد والتقييم المستمرين، والتواصل الاستراتيجي، باعتبارهما ضروريين لضمان الوضوح والمساءلة والتأثير المستدام. وأشار الاتحاد الأفريقي إلى أن الدولة يجب أن تظل هي الجهة المسؤولة عن هذه المبادرات، بدلاً من أن تكون مدفوعة بأولويات المانحين وحدها، وأنه من الضروري اتباع أساليب مرنة لمراعاة الواقع المحلي في كل بلد. تم التأكيد على ضرورة استمرار المشاورات إلى ما بعد مرحلة تطوير خطة العمل الوطنية، حيث إن الاعتماد المفرط على الجداول الزمنية التي يحددها المانحون غالباً ما يحد من المشاركة الفعالة والمجدية. أثيرت مخاوف أيضًا بشأن الدول التي طورت خطط عمل وطنية بالاعتماد حصرياً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 دون دمج إطار الاتحاد الأفريقي بشأن الشباب والسلم والأمن (AU CFYPS).

شملت بعض التوصيات المنبثقة عن هذه الجلسة استخدام المشاورات الافتراضية لتعزيز الشمولية وخفض التكاليف، وتحفيز مشاركة الشباب في بناء السلام، بما في ذلك معالجة قضايا الأخلاق والمسؤولية المدنية، وتعزيز الملكية الوطنية لمنع الجهات الشبابية الفاعلة من "الجري وراء المال" بدلاً من إعطاء الأولوية للاحتياجات الوطنية الحقيقية.

## التحديات الحالية لأجندة الشباب والسلم والأمن

ومن بين التحديات الرئيسية التي تم تحديدها ما يلي:

- التنفيذ المجزأ، لا سيما في شمال أفريقيا، مع ضعف التنسيق بين الشركاء، ومحدودية الالتزام السياسي في بعض المناطق؛
- نقص الثقة بين الشباب والحكومة؛ فعلى الرغم من وجود الأطر اللازمة، غالبًا ما ينظر الشباب إلى هياكل الحكم على أنها غير فعالة أو غير مستجيبة لاحتياجاتهم.
- تأثير محدود لمناقشات وقرارات مجلس السلام والأمن (PSC) على الإجراءات على المستوى الوطني، كما أثيرت تساؤلات حول سبب عدم وصول قرارات المجلس بشأن برنامج "السلام والأمن للشباب" (YPS) بشكل كافٍ إلى الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- كيفية ضمان أن تصبح أجندة الشباب والسلم والأمن مملوكة ويتم تحريكها من قبل الشباب. لُوحظ أن العديد من الشباب لا يزالون غير مدركين لسياسات وآليات الشباب والسلم والأمن المخصصة لدعمهم، أو أنهم لا يقدرونها حق قدرها.

أكدت الجلسة على ضرورة توسيع نطاق المشاركة لتتجاوز المؤسسات الرسمية. حدد المشاركون رجال الدين، والسلطات التقليدية، ووجهاء المجتمع، والأمهات كجهات فاعلة مؤثرة يمكن أن تعمل كنقاط إنطلاق حاسمة (Critical entry points) لدفع أهداف أجندة الشباب والسلم والأمن. ناقشوا كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي، والحكومات، والمجموعات الشبابية، وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد تم تحديد تحسين تيسير العمل والدعم الفني كمجالات يمكن فيها تعزيز دور منظمات المجتمع المدني. كما ناقش المشاركون أيضاً مدى إنخراط الشباب أنفسهم فى قيادة مبادرات الشباب والسلم والأمن. يكمن التحدي في تهيئة بيئة تمكّن الشباب من المبادرة بشكل استباقي بإجراء المناقشات واتخاذ الإجراءات، بدلاً من انتظار التوجيهات من المؤسسات. وبالتالي، يجب تصميم السياسات الوطنية الخاصة ببرنامج "الشباب والسلم والأمن" (YPS) بعناية بحيث تلقى صدىً لدى مختلف فئات الشباب في جميع أنحاء البلاد. وقد تم تحديد الشمولية والوضوح والأهمية العملية باعتبارها مكونات أساسية لخطط العمل الوطنية الفعالة.

## تصميم خطط عمل وطنية شاملة ومحددة السياق الشباب والسلم والأمن

تم توزيع المشاركين إلى مجموعات وفقاً لتمثيلهم الإقليمي، حيث ركزت أعمال كل مجموعة على تصميم خطط عمل وطنية مصممة خصيصاً لتناسب السياقات الإقليمية والوطنية، ومتوافقة مع أولويات الإطار القاري، وهي: **المشاركة، والوقاية، والحماية، وإعادة الإدماج، والشراكات والتنسيق.**

**غرب وشمال أفريقيا - ركائز الحماية والتسريح وإعادة الإدماج:** تناولت المجموعة الإقليمية المشتركة لغرب وشمال أفريقيا ركيزتين من ركائز الحماية والانسحاب وإعادة الإدماج، حيث استُخدمت ليبيريا كدراسة حالة لدعم الشباب النازحين والأطفال الجنود السابقين. تهدف الركيزة الاستراتيجية الأولى، وهي «الحماية»، إلى تعزيز النظم القانونية والاجتماعية والمجتمعية لحماية الشباب من العنف والاستغلال. وتشمل الأولويات الرئيسية منع تجنيد الأطفال من جديد من خلال أنظمة الإنذار المبكر، وتوسيع نطاق المناطق الآمنة وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للشباب المعرضين للخطر، وتعزيز آليات حماية الطفل، وتدريب قادة المجتمع المحلي على إنشاء مسارات إحالة للحصول على المشورة وإعادة الإدماج. وتشمل الأولويات الاستراتيجية في إطار ركيزة التسريح وإعادة الإدماج برامج منظمة للشباب المعرضين لمخاطر كبيرة والمنخرطين في العصابات والعنف وتعاطي المخدرات؛ وتقديم الدعم الموجه الجنود السابقين من الأطفال والشباب المتضررين من النزاعات من خلال الاستشارة والتثقيف والتدريب المهني؛ وإعادة إدماج اللاجئين والعائدين من خلال التصدي للوصم وضمان حصولهم على الوثائق وحقوقهم في الأراضي؛ ومبادرات التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية مثل تعاونيات الشباب والمشاريع الصغيرة. ويتم التنفيذ على مراحل وفقاً لجداول زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، مع دمج التمويل في خطط التنمية الوطنية وميزانيات الوزارات، بدعم مشترك من الجهات المانحة والشراكات مع القطاع الخاص. وستتولى مجموعة توجيهية تضم أطرافًا متعددة الإشراف على التنفيذ والمتابعة / الرصد والتقييم، مع ضمان مشاركة الشباب والمساءلة، ودعم تنفيذ البرامج وتوفير الدعم الفني والتنسيق على الصعيدين الوطني والمحلي.

**أفريقيا الوسطى - ركيزة الوقاية:** ركزت أفريقيا الوسطى على ركيزة الوقاية، بما في ذلك الحد من الهجرة غير الشرعية وتعزيز التمكين الاقتصادي للشباب بالتعاون مع الوكالات الحكومية. وفي هذا السياق، شاركت جمهورية الكونغو الديمقراطية تجربتها في تعزيز برنامج "الشباب والسلم والأمن" (YPS) بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2250. ونظراً للظروف المحيطة بهم وحالة الهشاشة التي يعيشونها، حشد الشباب في جمهورية الكونغو الديمقراطية قواهم بشكل جماعي لضمان نجاح المبادرات الشبابية. من أجل تسريع تنفيذ خطط العمل الوطنية الخاصة ببرنامج الشباب والسلم والأمن (YPS) لعام 2022 في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز تأثيرها، قامت الحكومة بدمج هذه الخطط في السياسات والقطاعات العامة الرئيسية. وشمل ذلك إنشاء الأمانة الفنية الوطنية للقرار 2250 ضمن وزارة الشباب، والتي تشرف عليها لجنة فنية مشتركة بين الوكالات؛ وتعيين مستشار رئاسي مخصص لبرنامج "الشباب من أجل السلام"؛ وصياغة استراتيجية وطنية للمشاركة السياسية للشباب مدعومة بقائمة تضم قادة الشباب. على الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات قائمة، منها قلة الوعي في أنحاء هذا البلد الشاسع، وعدم كفاية الموارد المالية، والبطء البيروقراطي في الحصول على المخصصات المالية. حددت مجموعات العمل فرصًا مثل الاستفادة من دور بوروندي بصفتها رائدة قارية في إطار عمل الاتحاد الأفريقي المعني بالشباب والناشئين من أجل الدعوة على مستوى رفيع، وإنشاء منصات دائمة لتبادل الخبرات، وحشد التحالف العالمي للشباب والسلم والأمن. وتشمل التوصيات إنشاء صندوق خاص تابع للاتحاد الأفريقي، وتعزيز الشراكات بين مختلف الأطراف المعنية، وإجراء رصد منتظم، ودراسة خطط العمل الإقليمية، وإشراك القادة التقليديين والدينيين. كما ناقشت المجموعة مسألة التبادل المستمر للمعلومات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوقائية بين الخبراء والمؤسسات، بهدف تحقيق الاتساق في تنفيذ أجندة برنامج الشباب والسلم والأمن والحفاظ عليه في جميع أنحاء أفريقيا.

**شرق أفريقيا - ركيزة المشاركة:** شددت منطقة شرق أفريقيا على ركيزة المشاركة، داعيةً إلى إيجاد منصات للإنتاج المشترك مع الشباب، والتمثيل البرلماني، والمواءمة مع وبين إطار الاتحاد الأفريقي بشأن الشباب والسلم والأمن (AU CFYPS) وقرار مجلس الأمن رقم 2250. وأكد المشاركون على ضرورة إتاحة فرص حقيقية لمشاركة الشباب من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والمنصات الرقمية للوصول إليهم أينما كانوا، مع توقيت التدخلات بشكل

استراتيجي بحيث تتوافق مع الفرص السياسية والدعوية المتاحة. وتشمل الاستراتيجيات المبتكرة تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة لبرنامج الشباب والسلم والأمن (YPS) لتعزيز التعاون بين الأطراف المعنية، والاستفادة من الاهتمامات السياسية وقوة برنامج الشباب والسلم والأمن (YPS) الأفريقي لدفع عجلة الأجندة، وزيادة الوعي من خلال المؤثرين والفنانين والشخصيات العامة. تقديم تقارير منتظمة إلى الجهات المعنية، إلى جانب آلية رصد وتقييم قوية، مثل «فريق العمل التابع للتحالف الوطني»، والتي تضمن المساءلة وتتتبع التقدم المحرز نحو التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية الخاصة بـ«الشباب والسلم والأمن (YPS)».

**الجنوب الأفريقي - ركيزة الشراكات والتنسيق:** ناقش ممثلو الجنوب الأفريقي ركيزة الشراكات والتنسيق، بهدف تحقيق التناغم بين الجهات الفاعلة وتعزيز التنسيق بقيادة الحكومات لتجنب المبادرات المنعزلة. كما شددوا على أهمية تنسيق الأولويات والجهود بين المانحين والدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية من أجل تسريع تنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة بالشباب والسلم والأمن (YPS). ورغم أن العديد من المانحين أبدوا انفتاحاً تجاه الاستراتيجيات المبتكرة والبرامج التي تركز على الشباب، فإن أطر التمويل المقيدة لدى بعض الشركاء لا تزال تشكل تحدياً. إن تعزيز التعاون من خلال التمويل المرن والتخطيط المشترك وتحفيز الابتكار أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الزخم وضمان تنفيذ أجندة برنامج الشباب والسلم والأمن (YPS) بشكل فعال. كما شددت المجموعة على ضرورة وضع استراتيجية لشرح وتوضيح مفهوم "الأمن" في أجندة برنامج الشباب والسلم والأمن (YPS) على المستويات الحكومية والوزارية والإقليمية.

في جميع المناطق، شدد المشاركون على أهمية اتباع نُهج ملائمة للسياق، والاستفادة من الهياكل والشبكات القائمة، وتوظيف استراتيجيات مبتكرة، مثل الفنون والمؤثرين الاجتماعيين، من أجل الترويج لجدول أعمال برنامج الشباب والسلم والأمن (YPS) وإشراك المجتمعات المحلية بفعالية.

وعلاوة على ذلك، شدد المشاركون على الحاجة إلى:

- الاستفادة من البرامج القائمة في مجال تنمية الشباب وبناء السلام بدلاً من تكرار الجهود؛
- إنشاء لجان التوجيه الوطنية لإرشاد عملية تطبيق الخطة الوطنية لبرنامج "الشباب والسلم والأمن (YPS)";
- وضع أطر عمل قوية للمتابعة / الرصد والتقييم لمتابعة برامج إعادة الإدماج؛
- دمج خطة العمل الوطنية لبرنامج الشباب والسلم والأمن (YPS) في برامج التنمية الوطنية وخطط الحكومة لضمان استدامتها؛
- تعزيز برامج التمكين الاقتصادي للشباب ومبادرات بناء القدرات لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة؛

- تعزيز التعاون بين منظمات الشباب والمؤسسات الحكومية من أجل صياغة سياسات تركز على الوقاية؛
- تعزيز التعاون عبر الحدود لمعالجة الأسباب العابرة للحدود التي تؤدي إلى انعدام الأمن لدى الشباب.
- زيادة عدد المندوبين الشباب في المحافل الدولية وضمان تخصيص عدد من المقاعد للشباب في لجان السلام؛ و
- إنشاء مجالس استشارية وطنية لبرنامج الشباب والسلم والأمن (YPS).

## السياسات، والممارسات، والتنفيذ: تأملات ورؤى مستقبلية

وقد وفرت الندوة منبراً هاماً لتبادل المعرفة والتفكير ووضع استراتيجيات تعاونية من أجل تعزيز مشاركة الشباب في قضايا السلم والأمن في جميع أنحاء أفريقيا. اكتسب المشاركون رؤى حول أفضل الممارسات والتحديات والفرص المتعلقة بوضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية الشاملة والملائمة للسياق المحلي. وأكدت الندوة على أهمية إشراك الشباب القائم على البيانات، والتنسيق الإقليمي والقاري، والتوجيه، والمشاركة المؤسسية. إن التحديات المستمرة، مثل التنسيق غير المتكامل، ومحدودية التمويل، وتسييس الهياكل الشبابية، وانعدام الثقة بين الحكومات والشباب، تسلط الضوء على الحاجة إلى مشاركة مدروسة وشاملة ومستمرة في جميع مراحل دورة خطة العمل الوطنية. أظهرت الندوة أن نجاح وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية يعتمد على إجراء مشاورات مجدية، والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية، ووضع البرامج القائمة على الحقائق، وإيصال الرسائل بطرق مبتكرة تلقى صدىً لدى مختلف شرائح الشباب.

التزم المشاركون بالحفاظ على الزخم من خلال تطبيق الدروس المستفادة في بلدانهم، والاستفادة من الشبكات والهياكل القائمة، وتعزيز الشراكات، وضمان توافق خطط العمل الوطنية والمبادرات التي يقودها الشباب مع الأطر العالمية والقارية الخاصة بـ«الشباب والسلم والأمن (YPS)». كما أبرزت النتائج أهمية قيام الشباب بالمطالبة بفعالية بالمشاركة في صنع القرار، والحفاظ على التعاون بين الأقاليم، ومواصلة قيادة مبادرات السلام والأمن المستدامة في جميع أنحاء القارة.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن المسار الذي ينبغي اتباعه يتمحور حول توطيد الدروس المستفادة وتطبيقها في شكل إجراءات عملية وقابلة للتطوير على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأكدت الندوة على أن تعزيز التقدم المحرز في تنفيذ أجندة "الشباب والسلم والأمن (YPS)" يتطلب آليات مؤسسية أقوى لمشاركة الشباب، وتحسين الشراكات بين الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية، وترجمة الالتزامات القارية إلى إجراءات وطنية بصورة أكثر إتساقا. وأكد المشاركون على ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة

الشباب في عمليات الحوكمة، وتعزيز أنظمة المتابعة / الرصد والتقييم من أجل المساءلة، والاستثمار في مبادرات تمكين الشباب اقتصاديًا وتعزيز التماسك الاجتماعي التي تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. ينبغي توسيع نطاق المبادرات المبتكرة، بما في ذلك الاستعانة بالفنون والتكنولوجيا والمؤثرين والهيئات الثقافية المحلية، من أجل توسيع نطاق التأثير وبناء دعم مجتمعي أوسع لجدول أعمال برنامج «الشباب والسلم والأمن (YPS)». ولضمان تحقيق تأثير طويل الأمد، تم تشجيع البلدان على دمج خطط العمل الوطنية الخاصة ببرنامج الشباب والسلم والأمن (YPS) في دورات التخطيط والميزانية الوطنية، وتعزيز برامج التوجيه وبناء القدرات، وتشجيع المشاركة المستمرة في شبكات الشباب. وفي نهاية المطاف، سيتطلب المضي قدماً في تنفيذ أجندة برنامج الشباب والسلم والأمن (YPS) إرادة سياسية وشراكات منسقة وأصواتاً شبابية مؤثرة تدفع باتجاه إيجاد حلول تسهم في تحقيق سلام شامل ومستدام في جميع أنحاء أفريقيا.

الإتحاد الأفريقي

ACCORD

COMESA

THE ROYAL NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

An Roinn Gnóthaí Eachtracha agus Trádála
Department of Foreign Affairs and Trade

Sweden Sverige